كلية الحقوق
قسم المرافعات المدنية
والتجارية

الطرق المستحدثة لتبادل أوراق المرافعات
دراسة مقارنة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد

رضوى مجدي شاكر عبد الحميد

المدرس المساعد بقسم المرافعات المدنية والتجارية ـ جامعة القاهرة

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور/ أسامة أحمد شوقى المليجى أستاذ ورئيس قسم المرافعات المدنية والتجارية كلية الحقوق - جامعة القاهرة	(مشرفًا ورئيسًا)
الأستاذ الدكتور/ على رمضان على بركات أستاذ ورئيس قسم المرافعات المدنية والتجارية كلية الحقوق - جامعة بنى سويف وعميد كلية الحقوق - جامعة الفيوم	(عضوًا)
الأستاذ الدكتور/ سحر عبد الستار إمام أستاذ ورئيس قسم المرافعات المدنية والتجارية كلية الحقوق - جامعة المنوفية وعميد كلية الحقوق - جامعة السادات	(عضوًا)

١٤٤٠هـ/٢٠١٩م

كلية الحقوق
قسم المرافعات المدنية
والتجارية

الطرق المستحدثة لتبادل أوراق المرافعات

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

إعداد

رضوى مجدى شاكر عبد الحميد

المدرس المساعد بقسم المرافعات المدنية والتجارية - جامعة القاهرة

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور/ أسامة أحمد شوقى المليجى أستاذ ورئيس قسم المرافعات المدنية والتجارية كلية الحقوق - جامعة القاهرة	(مشرفًا ورئيسًا)
الأستاذ الدكتور/ على رمضان على بركات أستاذ ورئيس قسم المرافعات المدنية والتجارية كلية الحقوق - جامعة بنى سويف وعميد كلية الحقوق - جامعة الفيوم	(عضوًا)
الأستاذ الدكتور/ سحر عبد الستار إمام أستاذ ورئيس قسم المرافعات المدنية والتجارية كلية الحقوق - جامعة المنوفية وعميد كلية الحقوق - جامعة السادات	(عضوًا)

١٤٤٠هـ/٢٠١٩م

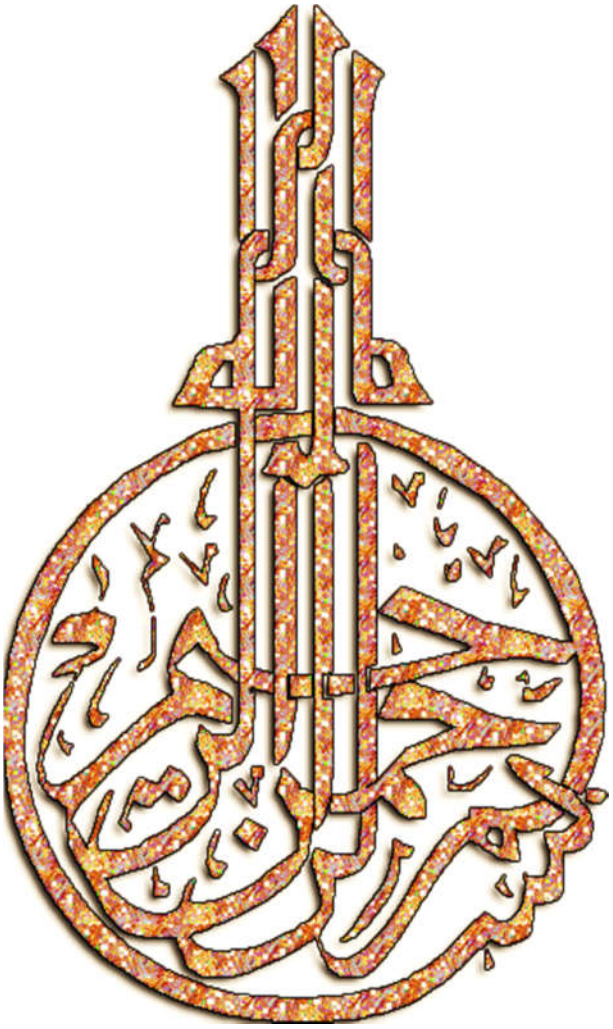

﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَٱحْلُلْ
عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِي ﴿٢٨﴾ ﴾

[طه : ٢٥ - ٢٨]

الإهداء

إلـى :

أبى وأمى ..

اللذين زرعا فىَّ بذرة التفوق والمثابرة

ولا يزالان يسقيانى من رعايتهما حتى يومنا هذا

﴿رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا﴾

إلى زوجى شريك دربى ..

الذى لولا تشجيعه وعونه ما خرج هذا العمل

إلى النور

إلى أبنائى الصغار ..

الذين كانوا الدافع للتفوق ووقود النجاح،

بل وقود الحياة نفسها

شكر وتقدير

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبى بعده.. أما بعد،

فقد قال المولى ﷻ فى محكم آيات الذكر الحكيم: ﴿فَاذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ﴿١٥٢﴾﴾ [البقرة]، وعن أبى هريرة ﷺ قال: "قال رسول الله ﷺ: لا يشكر الله من لا يشكر الناس"، وامتثالا لأمر المولى ﷻ وهدى نبيه ـ عليه أشرف الصلاة والسلام ـ فإنى لا يسعنى حين أقف اليوم أمامكم إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذى الأستاذ الدكتور/ أسامة المليجى، أستاذ ورئيس قسم المرافعات بكلية الحقوق جامعة القاهرة، والذى تفضل بقبول الإشراف على رسالتى تلك، واقتطع من وقته وجهده حتى يخرج هذا العمل الذى بين أيديكم إلى النور، فله منى كل الشكر والامتنان على ما تعلمته على يديه من علم وتدقيق وصبر وجلد ومثابرة حتى خرج هذا العمل بتلك الصورة التى أمامكم.

كما لا يسعنى الا ان اتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان الى الأستاذ الدكتور/ على بركات، أستاذ ورئيس قسم المرافعات جامعة بنى سويف وعميد كلية الحقوق جامعة الفيوم، على قبوله أن يكون عضوًا فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، وتحمله عناء قراءتها والسفر للقدوم اليوم، ولا شك أن ملاحظاته سوف تثرى ذلك العمل باعتباره قامة قانونية راسخة فى قانون المرافعات بمصر، كما أنى لم أر منه إلا التواضع والمعاملة الطيبة والثناء والتشجيع؛ فله منى أسمى آيات الشكر والعرفان.

وأخيرا وليس آخرًا.. فإنى أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور/ سحر عبد الستار إمام، أستاذ ورئيس قسم المرافعات جامعة المنوفية وعميد كلية الحقوق جامعة السادات، على قبولها الحضور عضوًا فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، وتحملها ـ أيضًا ـ عناء قراءتها والسفر خصيصًا للحضور اليوم، ولا شك أن ملاحظاتها سوف تثرى ذلك العمل، فلم أر منها حين ذهبت إليها إلا كل ود واحترام وتقدير وحفاوة وتواضع العلماء، فلها منى أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان.

وفى النهاية أتقدم بالشكر والتقدير لأساتذتى الأجلاء أساتذة كلية الحقوق جامعة القاهرة الذين تتلمذت على أيديهم وشرفونى اليوم بحضورهم، وإلى زملائى الأعزاء الذين ساندونى طيلة الفترة الماضية ولم يبخلوا علىَّ بالدعم والمساندة والمشورة أيضًا، فلهم منى كل الشكر والتقدير.

وأهلى وأقاربى الذين لم تكن فرحتى لتكتمل اليوم إلا بوجودهم معى.

المقدمة

وتتضمن النقاط الآتية :

- التعريف بموضوع البحث وإشكالياته الحديثة
- الإشكالية التى يطرحها البحث
- صعوبات البحث
- منهج البحث
- عرض خطة الدراسة

المقدمة

التعريف بموضوع البحث وإشكالياته الحديثة:

١- أثيرت فى الأعوام الأخيرة مسألة تجديد وتحديث إجراءات التقاضى لتواكب تطور العصر، وكان أبرز تلك الدعوات ما اقترحته وزارة العدل وتعكف على إعداده حاليًا اللجنة التشريعية بمجلس النواب من صياغة جديدة تتسم بالحداثة لما أطلق عليه (قانون المرافعات الموحد).

وفى ظل غياب مثل تلك الصياغة الموحدة الجامعة لإجراءات التقاضى تبرز أهمية قانون المرافعات المدنية والتجارية بصياغته الحالية. فذلك القانون بطبيعته قانونا إجرائيًّا جزائيًّا[(١)]، فقد كان - ولا يزال - الشريعة العامة لإجراءات التقاضى على اختلافها وتنوعها، مدنية، جنائية، أو حتى إدارية[(٢)]. وهو يضم مجموعة القواعد الإجرائية التى تعنى بالنظام القضائى للدولة وتنظيم التقاضى أمام المحاكم المدنية.

وحين نتكلم تفصيلًا عن قانون المرافعات، فهناك دائمًا مصطلح رئيسى لا يفتأ يتردد على الأذهان، ألا وهو أوراق المرافعات التى كانت - ولا تزال - قلب ذلك القانون وموضوعه.

لكننا حين نفصل فى تلك الأوراق ونشأتها فإن الموضوع لا يقف عند ذلك الحد، بل ينسحب إلى كيفية تبادل تلك الأوراق، وهو موضوع رسالتنا تلك.

٢-إن تبادل أوراق المرافعات يشغل حاليًّا حيزًا رئيسيًّا وجوهريًّا من الأبحاث والمؤتمرات والكتابات الفقهية، وذلك لما طرأ عليه حديثًا من إشكاليات وتطورات. أهم تلك التطورات هو دخول وسائل التكنولوجيا الحديثة - سواء وسائل اتصال مستحدثة أو المعلوماتية فى تبادل البيانات - مجال تبادل أوراق المرافعات والأعمال الإجرائية.

---

(١) د. عبد المنعم الشرقاوى، ود.فتحى والى – المرافعات المدنية والتجارية: شرح القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والتشريعات المكملة له – ١٩٧٧ – دار النهضة العربية، ص٤.

(٢) د. أحمد السيد الصاوى، الوسيط فى شرح قانون المرافعات معدلًا بالقانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ – طبعة ٢٠١١- ص٩.

المحتويات

الفهرس

الموضوع **رقم الصفحة**

المقدمة ١
التعريف بموضوع البحث وإشكالياته الحديثة: ١
مفهوم العدالة الناجزة وسرعة الفصل فى المنازعات: ٢
لمحة تاريخية عن تطور الوضع فى فرنسا، وكذا الوضع فى القضاء المصرى: ٤
الإشكالية التى يطرحها البحث: ٧
صعوبات البحث: ٨
منهج البحث: ٨
عرض خطة الدراسة: ٨

القسم الأول: مفترضات عملية تبادل أوراق المرافعات ١٠
الباب الأول: أشخاص وأطراف عملية تبادل أوراق المرافعات ١٣
الفصل الأول: نطاق أشخاص وأطراف التبادل فى القانون المصرى ١٥
المبحث الأول: الأطراف فى الخصومة القضائية فى القانون المصرى وممثلوهم ١٦
المطلب الأول: أطراف الخصومة القضائية ودورهم فى عملية تبادل الأوراق ١٧
الفرع الأول: المفهوم الدقيق لأطراف الخصومة ١٩
الفرع الثانى: دور الأطراف فى إنشاء وتبادل أوراق المرافعات ٢١
المطلب الثانى: ممثلو الخصوم والدور الفعال فى تبادل أوراق المرافعات ٢٧
الفرع الأول: المحامون ودور الوكالة فى الخصومة القضائية ٢٧
الفرع الثانى: المحامون وإجراءات التبادل فى الخصومة القضائية ٣١
المبحث الثانى: أشخاص الخصومة القضائية ودورهم فى عملية التبادل فى القانون المصرى ٣٤
المطلب الأول: الدور الفعال للقضاة فى الخصومة القضائية ٣٥
الفرع الأول: القاضى ودوره الحيادى فى القيام بالأعمال الإجرائية وتبادل الأوراق ٣٥
الفرع الثانى: القاضى ودوره فى تحقيق مبدأ المواجهة فى القانون المصرى ٣٨

المطلب الثانى: أعوان القضاء ودورهم فى تبادل أوراق المرافعات ٤٠
الفرع الأول: أعوان القضاء فى القانون المصرى ٤٠
الفرع الثانى: دور المحضرين فى تبادل أوراق المرافعات أثناء سير الخصومة القضائية ٤٣
الفرع الثالث: الواقع العملى لدور المحضر اثناء سير الخصومة القضائية ٤٧
الفصل الثانى: نطاق أشخاص وأطراف التبادل فى القانون الفرنسى ٥١
المبحث الأول: حصر أطراف الدعوى وممثليهم ٥٢
المطلب الأول: دور الأطراف فى تبادل أوراق المرافعات ٥٣
الفرع الأول: أطراف الخصومة القضائية ٥٣
الفرع الثانى: الأطراف ودورهم الجوهرى فى القيام بالأعمال الإجرائية وتبادل الأوراق ٥٨
الفرع الثالث: دور الأطراف بعد استحداث التبادل والإجراءات الإلكترونية ٦٢
المطلب الثانى: الدور القانونى لمحاميى الخصوم فى عملية التبادل ٧٠
الفرع الأول: الدور التقليدى للمحامى ووظيفته النيابية للخصوم ٧٠
الفرع الثانى: القواعد التقنية المستحدثة وشبكة المحامين الافتراضية الخاصة ٧٥
الفرع الثالث: الالتزام القانونى بالقواعد التقنية المستحدثة من قبل المحامين ٨١
المبحث الثانى: دور رجال القضاء وأعوانهم فى تبادل أوراق المرافعات ٨٦
المطلب الأول: دور القاضى فى مراقبة الأعمال الإجرائية أثناء سير الخصومة القضائية ٨٧
الفرع الأول: القاضى ودوره الحيادى فى الخصومة القضائية ٨٧
الفرع الثانى: دور القاضى بعد استحداث التبادل الإلكترونى ٩١
المطلب الثانى: دور أعوان القضاء فى عملية تبادل أوراق المرافعات ٩٥
الفرع الأول: دور قلم المحضرين فى تبادل الأوراق بالطرق التقليدية ٩٧
الفرع الثانى: الطرق المستحدثة للتبادل واستمرار الدور الرئيسى للمحضرين ١٠٠
الباب الثانى: أوراق المرافعات كركن مادى لعملية التبادل أمام القضاء ١٠٧
الفصل الأول: الوضع القائم لأوراق المرافعات فى القانون المصرى ١٠٩
المبحث الأول: أوراق المرافعات التقليدية الصادرة من الأطراف ١١٠
المطلب الأول: المفهوم القانونى لأوراق المرافعات الصادرة من الأطراف وتنوعها ١١٢
الفرع الأول: ماهية أوراق المرافعات الصادرة من الأطراف وتنوعها ١١٢
الفرع الثانى: بزوغ فكرة أوراق المرافعات الإلكترونية ١٢٠

المطلب الثانى: تحول أوراق المرافعات الصادرة من الأطراف إلى أوراق محضرين عن طريق الإعلان ... ١٢٤
الفرع الأول: التوصيف القانونى لأوراق المحضرين ١٢٤
الفرع الثانى: البيانات الأساسية لأوراق المحضرين ١٢٦
المبحث الثانى: النطاق القانونى لأوراق المرافعات الصادرة من القاضى ١٣٢
المطلب الأول: الحكم كورقة من أوراق المرافعات ١٣٣
الفرع الأول: تعريف الحكم كورقة قضائية ١٣٣
الفرع الثانى: التنظيم القانونى لإعلان الأحكام وما يشوبه من قصور ١٣٧
المطلب الثانى: أوراق المرافعات الاخرى غير الأحكام القضائية ١٤١
الفرع الأول: الوظيفة الولائية للقاضى ودوره فى إصدار الأوامر ١٤١
الفرع الثانى: الأوامر كورقة من أوراق المرافعات ١٤٣
الفصل الثانى: النطاق القانونى لأوراق المرافعات فى القانون الفرنسى ١٤٩
المبحث الأول: المفهوم القانونى لأوراق المرافعات الصادرة من الأطراف ١٥١
المطلب الأول: المفهوم الضيق لأوراق المرافعات (الأعمال الإجرائية) ١٥٢
الفرع الأول: أوراق افتتاح الخصومة ١٥٢
الفرع الثانى: الطلبات العارضة والدفوع كأعمال إجرائية ١٥٦
الفرع الثالث: أوراق المحضرين ١٦٠
المطلب الثانى: المفهوم الواسع لأوراق المرافعات ١٦٢
الفرع الأول: نص المادة ١ – ٧٤٨ من المرسوم رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٠٠٥ وتوسيع مفهوم الأوراق ١٦٢
الفرع الثانى: مذكرات المحامين والمحررات القضائية ١٦٤
الفرع الثالث: أوراق المرافعات الإلكترونية (الأوراق المنشأة إلكترونيًا) ١٦٩
المبحث الثانى: المفهوم القانونى لأوراق المرافعات القضائية ١٧٢
المطلب الأول: الحكم كورقة من أوراق المرافعات ١٧٣
المطلب الثانى: مفهوم الحكم الإلكترونى فى القانون الفرنسى ١٧٥
المطلب الثالث: أوراق المرافعات الصادرة من القاضى من غير الأحكام: الأوامر ١٧٧

القسم الثانى: آليات عملية تبادل أوراق المرافعات فى القانون المصرى والمقارن ١٨٠
الباب الأول: النظام القانونى لتبادل أوراق المرافعات فى القانونين المصرى والفرنسى ١٨٢
الفصل الأول: آليات التبادل التقليدية فى القانون الفرنسى والاستحداث الطارئ عليها ١٨٤

المبحث الأول: الإيداع والإرسال كوسائل لتبادل أوراق المرافعات ١٨٥
المطلب الأول: المعالجة القانونية للإرسال فى القانون الفرنسى ١٨٦
الفرع الأول: الطرق التقليدية للإرسال ١٨٦
الفرع الثانى: النظام القانونى للإرسال الإلكترونى ١٨٧
المطلب الثانى: التسليم (الإيداع) كآلية لتبادل الأعمال الإجرائية ١٩١
الفرع الأول: طرق التسليم التقليدية ١٩١
الفرع الثانى: الإيداع الإلكترونى وتنظيمه فى القانون الفرنسى ١٩٣
المبحث الثانى: الإخطار والإعلان كوسائل رئيسية لتبادل أوراق المرافعات ١٩٥
المطلب الأول: التفرقة القانونية بين الإعلان والإخطار فى القانون الفرنسى ١٩٦
الفرع الأول: المفهوم التقليدى للإعلان العادى ١٩٦
الفرع الثانى: المفهوم التقليدى للإخطار (الإخطار على يد محضر) ٢٠٠
المطلب الثانى: المنظومة القانونية للإعلان والإخطار الإلكترونى ٢٠٥
الفرع الأول: الإعلان الإلكترونى المستحدث بمرسوم ١٦٨٧ لسنة ٢٠٠٥ ..... ٢٠٥
الفرع الثانى: الإخطار الإلكترونى والدور الرئيسى للمحضرين ٢١٢
الفصل الثانى: التنظيم القانونى لآليات التبادل المقررة فى القانون المصرى ٢١٧
المبحث الأول: الطرق التقليدية لتبادل أوراق المرافعات فى القانون المصرى ٢١٨
المطلب الأول: الإيداع والإرسال فى القانون المصرى ٢١٩
الفرع الأول: الإيداع فى الخصومة القضائية ٢١٩
الفرع الثانى: الإعلان البريدى كوسيلة للتبادل بين الأطراف قبل وأثناء وبعد الخصومة القضائية ٢٢٥
المطلب الثانى: الإعلان فى القانون المصرى ٢٢٨
الفرع الأول: إعلان أوراق المرافعات والقصور الذى يشوبه فى القانون المصرى ٢٢٨
الفرع الثانى: تقييم نظام قلم المحضرين فى القانون المصرى ٢٣٣
المبحث الثانى: تعقيد إجراءات سير الدعاوى فى القانون المصرى ٢٣٦
المطلب الأول: التنظيم القانونى لإجراءات رفع الدعوى ٢٣٧
الفرع الأول: الإجراءات القانونية لرفع الدعوى فى القانون المصرى ٢٣٧
الفرع الثانى: قصور الواقع العملى لقواعد الإعلان عن تحقيق مفهوم العدالة الناجزة ٢٣٩
المطلب الثانى: الواقع العملى لإجراءات السير فى الدعوى ٢٤٢

الفرع الأول: القصور الذى يشوب نظام المواعيد (مواعيد الحضور والإعلانات) ٢٤٢
الفرع الثانى: تلاعب أطراف الخصومة القضائية أثناء السير فى إجراءات الدعوى ٢٤٦
الباب الثانى: تقييم آليات التبادل التقليدية فى القانون المصرى أمام مفهوم العدالة الناجزة ٢٤٩
الفصل الأول: الإجراءات الإلكترونية أمام المحاكم طبقًا للقانون الفرنسى ٢٥١
المبحث الأول: الإجراءات الإلكترونية أمام محاكم الموضوع ومحكمة النقض ٢٥٣
المطلب الأول: الإجراءات الإلكترونية أمام محاكم الموضوع ٢٥٤
الفرع الأول: التبادل الإلكترونى أمام محاكم أول درجة ٢٥٤
الفرع الثانى: محاكم الاستئناف واستباقها لتطبيق الإجراءات الإلكترونية ٢٥٩
المطلب الثانى: الإجراءات الإلكترونية الإجبارية أمام محكمة النقض ٢٦٨
الفرع الأول: السير فى الخصومة القضائية وفقًا لإجراءات التبادل الإلكترونى أمام محكمة النقض ٢٦٩
الفرع الثانى: التوقيع الإلكترونى والتحقق من هوية الأطراف أمام محكمة النقض ٢٧١
المبحث الثانى: مثالب الإجراءات الإلكترونية وطرق معالجتها قانونًا ٢٧٤
المطلب الأول: المثالب التى أفرزها الواقع العملى للإجراءات الإلكترونية ٢٧٥
الفرع الأول: إشكالية فوات ميعاد الإجراء الإلكترونى بسبب القوة القاهرة ٢٧٥
الفرع الثانى: ضرورة القبول الصريح للإعلان الإلكترونى من قبل المعلن إليه ٢٨٠
الفرع الثالث: إشكالية تحديد ميعاد حدوث الإعلان الإلكترونى ٢٨٣
المطلب الثانى: الضمانات الخاصة التى قررها المشرع الفرنسى لمعالجة عيوب التكنولوجيا ٢٨٧
الفرع الأول: الضمانات الخاصة بسرية المبادلات الإلكترونية وتمام الأوراق ٢٨٨
الفرع الثانى: ضمانات خاصة بالتأكد من استلام الأوراق المتبادلة إلكترونيًّا ٢٩٣
الفرع الثالث: ضمانات خاصة بتعريف أطراف التبادل وتحديد الهوية (التعريف الإلكترونى) ٢٩٥
الفصل الثانى: البحث فى مدى إمكانية إدراج التبادل الإلكترونى فى قانون المرافعات المصرى ٢٩٨
المبحث الأول: صعوبة التوفيق بين النصوص التقليدية السارية وأساليب التبادل المستحدثة ٣٠٠
المطلب الأول: جمود النصوص التقليدية وآثارها فى القانون المصرى ٣٠١
الفرع الأول: جمود النصوص الخاصة بمواعيد المرافعات ٣٠١
الفرع الثانى: جمود النصوص الخاصة بالطبيعة المادية لأوراق المرافعات ٣٠٤
المطلب الثانى: جمود الواقع العملى للمحاكم وغياب الوسائل المستحدثة ٣٠٨
الفرع الأول: إشكالية الكم الهائل للدعاوى المنظورة أمام ساحات التقاضى ٣٠٨
الفرع الثانى: غياب شبكات الربط الافتراضية بين رجال القضاء والمتقاضين ٣١٠

المبحث الثانى : ضرورة اقتراح نصوص قانونية لإدراج التبادل الإلكترونى فى قانون المرافعات المصرى ٣١٤
المطلب الأول: ضرورة التنظيم القانونى للإعلان الإلكترونى ٣١٦
الفرع الأول: أهمية الاعتراف القانونى بالطريق الإلكترونى كوسيلة من وسائل الإعلان القضائى ٣١٧
الفرع الثانى: أهمية التدرج التشريعى فى إدخال الإعلان الإلكترونى حيز ساحات التقاضى فى مصر ... ٣١٩
المطلب الثانى: الحتمية العملية لإدخال وسائل الاتصال الإلكترونية إلى ساحات التقاضى المصرية ٣٢٢
الفرع الأول: أهمية تحديث البنية التحتية لساحات التقاضى تشجيعًا للبدء فى الممارسات الفردية
لاستخدام الوسائل المستحدثة ٣٢٢
الفرع الثانى: إدخال الوسائل الإلكترونية: السبيل الوحيد للبدء فى تطبيق التبادل الإلكترونى
فى ساحات التقاضى ٣٢٥
الخاتمة ٣٢٨
أولاً- النتائج: ٣٢٨
ثانيًا- التوصيات: ٣٣٧
قائمة بأهم الاختصارات ٣٤٠
قائمة المراجع ٣٤٢
ثانيًا: المراجع باللغة الفرنسية ٣٤٩
ثالثًا: مواقع إنترنت ٣٥٧
الفهرس ٣٥٩